مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

أثر المرأة البغدادية في العهد المملوكي، عادلة خاتون انموذجاً

م.م اريج عبد الكريم محمد العامري
جامعة كربلاء/ كلية العلوم السياحية

التخصص العام للبحث: التاريخ الحديث والمعاصر	التخصص الدقيق للبحث: تاريخ بغداد في القرن الثامن عشر الميلادي

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

حسن باشا، المماليك، سليمان باشا، عادلة خاتون، جامع العادلية

المستخلص باللغة العربية:

اختص البحث في أوضاع بغداد العامة في العصر المماليك (1749-1831)،فضلا عن دور نساء النخبة في المجتمع آنذاك، وهي الفترة التي شهدت ضعف الدولة العثمانية المركزية وتدهورها، وبداية تشكل "عهد المماليك" في العراق على يد **حسن باشا** وابنه **أحمد باشا** .يُسلط الضوء على كيفية تحول بغداد من ولاية تابعة إدارياً للدولة العثمانية إلى كيان يتمتع بشبه استقلال ذاتي عن السلطة العثمانية، معتمداً على قوة عسكرية وإدارية من المماليك الذين أعادوا صياغة المشهد السياسي والاجتماعي للمدينة، لم يقتصر الاحداث في هذه الفترة على الصراعات السياسية فحسب، بل برز دور **نساء النخبة** فقد لعبت نساء ولاة بغداد أدواراً حيوية في تعزيز الروابط السياسية عبر المصاهرات، وإدارة الأوقاف، والتأثير في القرارات السيادية، مما منحهن نفوذاً تجاوز الحدود التقليدية للحرملك في القصر العثماني، وتعد **عادلة خاتون**، ابنة أحمد باشا وزوجة سليمان باشا "أبو ليلة"، النموذج الأبرز لهذا الدور؛ حيث تركت إرثاً عمرانياً وإنسانياً خالداً تمثل إرثها في: **العمارة الدينية والخدمية :**تأسيس جوامع كبرى (جامع عادلة خاتون) **الوقف الخيري :** تخصيص أوقاف واسعة لدعم الفقراء وطلبة العلم، **الرمزية السياسية :**جسدت خاتون حلقة الوصل وشرعية الحكم بين عهد والدها وزوجها، مما جعلها أيقونة للوجاهة النسوية التي ساهمت في صياغة هوية بغداد الثقافية والدينية خلال القرن الثامن عشر.

يقسم البحث الى مقدمة وخاتمة وأربع مباحث، تناول المبحث الأول الأوضاع العامة في بغداد المملوكية، اما المبحث الثاني يتطرق الى أوضاع المرأة البغدادية في العصر العثماني والمبحث الثالث يعرف عادلة خاتون نشأتها وحياتها وأخيرا المبحث الرابع يبين ارث عادلة خاتون في بغداد.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

نساء النخبة واوضاع بغداد في العصر المملوكي: إرث عادلة خاتون

المقدمة

تمرت مدينة بغداد في عهد المماليك (1749–1831م) بمرحلة تاريخية متميزة اتسمت بتحولات عميقة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد شهدت المدينة نوعاً من الاستقرار النسبي في ظل حكم المماليك، ولا سيما في عهد ولاة بارزين مثل حسن باشا، الذي أسهم في ترسيخ دعائم الإدارة وتنظيم شؤون الولاية، مما منح بغداد قدراً من الاستقلال الإداري داخل الإطار العثماني، وحافظت مدينة بغداد على أهميتها كمركز تجاري حيوي، مستفيدة من موقعها الجغرافي على نهر دجلة، حيث نشطت الحركة التجارية والأسواق، وتطورت الزراعة بعد توطين العشائر. أما اجتماعياً، فقد تميز المجتمع البغدادي بتنوعه وتعدد طبقاته، حيث برزت طبقة المماليك كفوة حاكمة جديدة، ارتبطت بها النخب المحلية من شيوخ عشائر وتجار، مما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المدينة.

وفي هذا الإطار، كان لنظام المماليك أثر واضح في المجتمع البغدادي، إذ لم يقتصر على تحقيق الاستقرار السياسي، بل أسهم في تنشيط الحياة الاقتصادية، فضلاً عن إحداث توازن نسبي بين السلطة المركزية في إسطنبول والقوى المحلية، كما أتاح هذا النظام بروز أدوار اجتماعية جديدة لبعض الفئات، من بينها نساء النخبة، اللواتي أسهمن في مجالات متعددة، خاصة في العمل الخيري والتأثير الاجتماعي.
وتبرز في هذا السياق شخصية عادلة خاتون بوصفها نموذجاً للمرأة ذات الحضور المؤثر في المجتمع البغدادي خلال تلك الفترة، إذ جسدت دوراً مهماً في الرعاية الاجتماعية ودعم الأنشطة الخيرية، إلى جانب تأثيرها غير المباشر في الأوضاع السياسية. ويعكس إرثها جانباً مهماً من إسهامات النساء في الحياة العامة، بما يثري فهمنا لطبيعة المجتمع البغدادي في العصر المملوكي.
وعليه، فإن دراسة أوضاع بغداد في عهد المماليك، إلى جانب دور النخبة، تكشف عن صورة متكاملة لمجتمع بغداد تفاعلت فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأسهمت في تشكيل ملامح مرحلة مهمة من تاريخ العراق العثماني.
اختصت الدراسة بالبحث في أوضاع بغداد في عصر المماليك (1749-1831)، ودور نساء النخبة في المجتمع آنذاك، فضلاً عن توضيح إرث عادلة خاتون. يقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث؛ تناول المبحث الأول الأوضاع العامة في بغداد المملوكية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أوضاع المرأة البغدادية في العصر العثماني، والمبحث الثالث يُعرّف بعادلة خاتون نشأتها وحياتها، وأخيراً المبحث الرابع يبين إرث عادلة خاتون في بغداد.

منهجية البحث والمنهجية المتبعة في البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع أوضاع مدينة بغداد في العهد المملوكي، وتحليل دور نساء النخبة في الحياة الاجتماعية والعمرانية والثقافية، مع التركيز على إرث عادلة خاتون .كما استند البحث إلى المصادر التاريخية الأصلية والمراجع الحديثة، للوصول إلى صورة واضحة عن واقع المرأة البغدادية آنذاك.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن نساء النخبة في بغداد خلال العهد المملوكي لم يقتصر دورهن على الجانب الاجتماعي فحسب، بل أسهمن بصورة فاعلة في الحياة الثقافية والعمرانية والخيرية، وكان لهن تأثير واضح في المجتمع البغدادي، ويُعد إرث عادلة خاتون نموذجًا بارزًا لهذا الدور الحضاري.

سبب اختيار الموضوع

جاء اختيار الموضوع لأهمية دراسة أوضاع بغداد في العهد المملوكي بوصفها مرحلة تاريخية مهمة شهدت تطورات سياسية واجتماعية متعددة، فضلاً عن الرغبة في إبراز دور المرأة، ولاسيما نساء النخبة، في صناعة الحياة الثقافية والاجتماعية. كما أن شخصية عادلة خاتون تمثل نموذجًا مهمًا للمرأة المؤثرة في المجتمع البغدادي من خلال آثارها العمرانية وأعمالها الخيرية، الأمر الذي يجعل دراسة إرثها ذات قيمة تاريخية وحضارية. وقد اعتمدت في بحثي على عدد من المصادر المهمة القريبة من الفترة التاريخية التي روت احداث مدينة بغداد في ذلك الوقت مثل علاء موسى كاظم نورس. (1975). حكم المماليك في العراق 1750-1831 ووكذلك على مصادر مهمة تصف شخية واعمال عادلة خاتون مثل عماد عبد السلام رؤوف. (1997). عادلة خاتون صفحة من تاريخ العراق.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في بغداد المملوكية (1749-1831)

أولاً – الأوضاع السياسية

بدأ حكم المماليك في بغداد في القرن الثامن عشر بوصفه مرحلة انتقالية في تاريخ العراق العثماني، اتسمت بصعود نخبة عسكرية–إدارية استطاعت أن تفرض نفوذها في ولاية بغداد مع الاحتفاظ بالولاء الشكلي للدولة العثمانية. فقد كانت بغداد تابعة للدولة العثمانية، لكنها عانت في النصف الأول من القرن الثامن عشر من اضطرابات سياسية وصراعات قبلية وتراجع في سلطة الولاة العثمانيين، الأمر الذي مهّد لظهور قيادة محلية أكثر تماسكاً.
تعاقب على ولاية بغداد نحو ثلاثين والياً منذ أن افتتحها مراد الرابع (1638م)، حكم كل واحد منهم فترة قصيرة، ولم يترك عملاً مهماً يُذكر به، وجلّ ما كانوا يقومون به تجاه العشائر هو تجهيز الجيوش عليهم، والتي غالباً ما كانت ترجع خاسرة مقهورة، إذ كانت العشائر تهاجم رداً على تعسف الولاة وقلة الخدمات التي توفرها الحكومة، ولم يستطع ولاة الدولة العثمانية أن يقوموا بعملٍ حاسم لصد تلك العشائر (طه، 1974، ص 2-3).
كانت معظم هذه الثورات سببها سوء إدارة الولاة وجسامة الضرائب الحكومية التي يثقل بها كاهل العشائر، وبذلك عملت الأخيرة دوماً على التخلص من سيطرة الحكومة لتهرب من دفع تلك الضرائب، يضاف إلى ذلك أن التكوين العشائري وما يتميز به من عادات وتقاليد يجعل من الصعب على أفراد العشيرة الخضوع للحكومة وقوانينها، إذ إن ولاءهم يقتصر على عشيرتهم وشيخهم، لذا كانت الحكومة في نظرهم أمراً يستحق الازدراء والعصيان (الزبيدي، 2018، ص 33). ظلت الأوضاع في بغداد غير مستقرة بسبب تمردات العشائر، ما أدى إلى فقدان الأمن والاستقرار في بغداد، فلم يكن بين الولاة ممن له القدرة على دراسة مشكلة بغداد أو التعايش السلمي مع المجتمع البغدادي، من دون اللجوء إلى الأسلوب العسكري في القضاء على الاضطرابات والفتن، فاختارت الدولة العثمانية تعيين حسن باشا (1704-1724) لولاية بغداد، وهو رجلٌ امتاز بالجرأة والبسالة، تدرّج حسن باشا في مناصب الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان، واكتسب خبرة عسكرية وإدارية واسعة من خلال قيادته حملات ضد التمردات وتوليه ولايات متعددة، مما أهّله لتولي ولاية بغداد بكفاءة (نصار ع.، 2007، ص 79).
ولد حسن باشا في عام 1657م، في "قترين" وهي منطقة من مناطق الروم إيلي (تركيا الأوروبية) من أبوين عثمانيين هما مصطفى بك وفاطمة خاتون، وكان أبوه "سباهياً" في جيش السلطان مراد الرابع. دخل حسن باشا في خدمة السلطان محمد الرابع (1648-1687م) وحصل على تعليم وتدريب خاص من معلمي القصر، مما أهله للانضمام إلى المرافقين الشخصيين للسلطان (البزاز، 2000، ص 27).
كلفت الدولة العثمانية حسن باشا لقيادة حملة عسكرية لإخضاع عشائر بغداد، استطاع بفضل الحملات والانتصارات التي حققها حسن باشا أن يخضع العشائر والمناطق البعيدة التي انفصلت عن الدولة العثمانية. يعتبر حسن باشا من الشخصيات المهمة التي سيطرت على عشائر بغداد، استمرت فترة حكم حسن باشا (20) عاماً وهي أطول مدة يشغلها والٍ في بغداد بسبب انشغال الدولة العثمانية بشؤونها الداخلية، ولنجاح حسن باشا في فرض الأمن والاستقرار، فضلاً عن إيقاف هجمات الفرس على بغداد حتى توفي أثناء حملته على إيران عام 1724 (الوائلي، 1961، ص 8).
إن كفاءة ومهارة حسن باشا في إدارة العلاقات مع بلاد فارس كانت قد فاقت في حقيقتها كفاءة كل من السلطان العثماني والشاه الصفوي معاً؛ فقد عجز الأول عن القيام بأي خطوة إيجابية تحسب له ضد التهديدات الصفوية تاركاً أعباء ذلك العمل إلى حسن باشا في بغداد، بينما

أثبتت الدراسة أن الصفويين لم يصادفوا أي نجاح فعلي في العراق بسبب كفاءة حسن باشا ونجاحه في إدارة شؤون الحرب والعلاقات مع بلاد فارس، والتي تمخض عنها بعد كفاح مرير توقيع اتفاقية سنة 1746م التي أنهت الحرب بين الطرفين (البزاز، 2000، ص 108).

اتبع حسن باشا سياسة التسامح أثناء قيادته حملاته العسكرية، إذ كان يرغب في إسكان العشائر واستقرارهم، وبعد أن ينتصر على عشيرة من العشائر يعفو عن الباقين، ولا يتعرض إلى النساء، بل يُرجِعُهنَّ إلى عشائرهن، بينما كان الولاة السابقون إذا ظفروا بالعشائر يأسرون النساء والشباب والأبناء والصبيان، ويبيعونهم في الأسواق، ويسومونهم الخسف. إذ كان يسعى لحلِّ مشاكل العشائر بالحسنى وتوفير العدالة نوعاً ما في البلاد، استطاع أن يكسب العشائر إلى صفه، وكثيراً ما أخذت العشائر تستعين به في حسم مشاكلها، من ذلك مثلاً ما حدث سنة (1718م) عندما استعانت به عشيرة بني لام، فسافر إليهم وحلَّ نزاعاً كان مستحكماً بينهم (طه، 1974، ص 6-9).
رأى حسن باشا أن السبب الرئيسي لاضطراب الأوضاع هو فساد وضعف القوات الانكشارية، التي ابتعدت عن دورها العسكري وأصبحت مصدر فوضى وتدخل في شؤون الحكم، مما أضعف سلطة الدولة؛ إذ أصبحت قوة عسكرية ضعيفة بعيدة تماماً عن الهدف الذي أنشئت من أجله، وبخاصة أن كبار القادة الانكشاريين ابتعدوا عن ثكناتهم مشتغلين بمهن مريحة أخرى لا علاقة لها بالحياة العسكرية، وبدأوا ببيع "علوفاتهم" (أي مرتباتهم) إلى الراغبين من الأثرياء كما تباع الأسهم والسندات، ولا يجتمعون إلا لإثارة الفوضى أو للمطالبة بعزل وزير وتنصيب آخر (البزاز، 2000، ص 29). فأخذ حسن باشا يؤسس نظام المماليك في بغداد وهم طائفة من الأرقاء جُلب بهم صغاراً من بلاد الكرج ثم تدرجوا في الخدمة فأسندت إليهم الوظائف المختلفة من مدنية وعسكرية. إن المدة التي قضاها حسن باشا في خدمة الدولة العثمانية قد دفعته إلى أن يجعل من قصره بلاطاً يشبه بلاط السلطان في الآستانة، إذ كان يملك خبرة كافية ومؤهلات لتنظيم وإدارة نظام جديد كنظام المماليك (الوائلي، 1961، ص 9).
عمل على إنشاء قوة عسكرية بديلة من المماليك، يتم تعليمهم وتدريبهم عسكرياً وإدارياً ليكونوا قوة منضبطة تدعم الحكم دون أن تتحول إلى طبقة مسيطرة، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري في العراق. يعد حسن باشا أول من جلب المماليك إلى بغداد واعتنى بهم، إذ أسس دائرة خاصة في بغداد اسمها (إيج دائرة سي) أي "دائرة الداخل" ومهمتها الإشراف على شراء المماليك وتدريبهم وتربيتهم تربية خاصة تعدهم للحياة الإدارية والعسكرية السليمة، وكون منهم فرقاً عسكرية، إذ كان أغلب الأطفال يتم شراؤهم من أسواق "تفليس" فقد اختصت في بيع الأطفال وهي عادة متبعة في ذلك البلد (الوردي، 1993، ص 150). ولكل مدرسة من تلك المدارس معلمون وأساتذة يعلمون القراءة والكتابة، والرمي بالبنادق، وركوب الخيل، إذ كان هؤلاء يفوقون أبناء زمانهم لكونهم مدربين وكانوا متآلفين متضامنين تجمعهم رابطة هذه التربية إذ أصبحوا رفقاء سلاح وأصدقاء مدرسة (العزاوي، ص 27).
وبوفاة حسن باشا ١٧٢٤، اثرت الدولة العثمانية على استمرار الحكم الراسخ الذي اوجدهُ حسن باشا في بغداد الى تعيين ابنهُ احمد باشا، وقد صدر الفرمان السلطاني، بأن يخلف حسن باشا على ولاية بغداد ابنهُ احمد باشا، وهذه هي المرة الأولى والاخيرة التي يخلف الابن اباهُ على ولاية بغداد في العهد العثماني (المالكي 206).
سار أحمد باشا (1724-1747) على منوال أبيه، فتزايد عدد المماليك وانتشروا في المدن العراقية، وازداد شأنهم وتأثيرهم في الحياة العامة، إذ أصبحوا أمراء بغداد في الإدارة والجيش، وأحسنوا إلى البغداديين فلم يستوفوا ضرائب أكثر من المقرر ولم يظلموا الناس، إذ كسبوا رضا ومحبة البغداديين (البزاز، 2000).
توفي أحمد باشا في طريق عودته إلى بغداد من حملة كان يقودها في المنطقة الكردية، وقد نقلت جثته إلى بغداد حيث دفن بجوار أبيه في جامع الإمام أبي حنيفة، وحزن العراق عليه كما حزن على أبيه، فقد كرس أحمد باشا حياته الطويلة للدفاع عن ولايته وصد الصفويين عنها ولم يترك ولداً يرثه (نورس، 1975، ص 14).
تناوب على ولاية بغداد للمدة (١٧٤٧-١٧٤٩)، ثلاثة شخصيات هي (والي ديار بكر الحاج احمد باشا ، والكسريه لي احمد باشا والي البصرة ، ووالي الموصل الصدر الاسبق محمد باشا الترياكي) وبعد ان فشل هؤلاء الباشوات الثلاثة في تثبيت حكومة السلطان في المدة الواقعة بين وفاة احمد باشا ، وتولي صهره الحاكمية، فقد دفعت حالة الفوضى تلك وعدم الاستقرار السياسي حكومة الباب العالي الى القيام بسلسلة من الإجراءات كمحاولة لتهدئة الحالة الى اسناد منصب الولاية الى سليمان باشا، فأصبحت بغداد والبصرة وماردين تحت حكمه، وهكذا تولى مملوك حكم العراق (المالكي 213).
يعتبر سليمان باشا (1750-1762) اول حاكم مملوك من سلالة المماليك، استطاع أن ينال ثقة الوالي حسن باشا لما قدمه من خدمات ومواقف شجاعة في الحصار الذي فرضه نادر شاه على بغداد 1733. وعند وفاة الوالي أحمد باشا كان سليمان يتمتع بدرجة باشا (1747)، وتطلع أحمد باشا إلى نائبه سليمان وزوجه ابنته عادلة خاتون ليكون خليفة له في إدارة نظام المماليك الذي أسسه حسن باشا وابنه أحمد باشا، بخاصة أنه كان محبوباً عند البغداديين. كانت علاقته مع الدولة العثمانية حسنة، وقد أهداه السلطان العثماني الفرو الفاخر كهدية على نجاحه في حملة سنجار وإخضاع القبائل، ولكنه تخلف عن إرسال الواردات إلى الخزينة في إسطنبول وأخذ ينفقها على الجيش والتحصين (طقوس، 2015، ص 49).
استبشرت الدولة العثمانية خيراً بعد موت أحمد باشا وسعت لإبعاده والتخلص من القوة المملوكية المتنامية، فقد عهدت إلى سليمان إيالة أضنة كمحاولة لإبعاده عن العراق وتقليص نفوذ المماليك الذين أصبحوا يشكلون قوة خطيرة على الدولة العثمانية، وصار يُخشى أن يثوروا ويخلقوا المشاكل بوجه الولاة الأتراك المرسلين إلى بغداد، لا سيما وأن البغداديين كانوا ينظرون إلى سليمان كوالٍ مرتقب (نورس، 1975، ص 16). وعندما فشل ثلاثة ولاة في تثبيت الحكم في بغداد وإرساء الأمن والاستقرار فيها (نصار ع.، 2006)، كانت شكاوى الناس في بغداد وتذمرهم تصل إلى السلطان لعدم قدرة الولاة السابقين على ممارسة الحكم والنهوض بأعباء منصب الولاية الخطير. ولم تمض مدة طويلة حتى جاءت موافقة السلطان مصطفى الثالث على تنصيب سليمان باشا والياً 1749على جميع المقاطعات والأمصار التي كانت تحت سيطرة حسن باشا وأحمد باشا، إذ اضطر السلطان العثماني إلى إصدار فرمان بتعيين سليمان المملوك والياً، وهو أول والٍ مملوك حكم في بغداد (الوائلي، 1961، ص 9). ولما كان الأهالي يهمهم بالدرجة الأولى توفير الأمن والاطمئنان، فقد كانوا ينظرون إلى سليمان نظرة إجلال وتقدير، وأصبح اسمه يتردد على ألسنتهم مقروناً بالهيبة، ولهذا فإن توليه ولاية بغداد 1750 يعد تمثيلاً لرغبة البغداديين. وصدر الفرمان السلطاني 1753 بجعله والياً دائماً لكل من بغداد والبصرة، وقد كان استلام الوالي لهذه الفرامين التي كان يحملها من الآستانة رئيس التشريفات يجري بموجب مراسيم واحتفالات (نورس، 1975، ص 31).
لقد كانت بغداد أيام حكم المماليك أشبه ما يكون بدولة مستقلة لا يربطها بالدولة العثمانية غير الاسم وإرسال الهدايا والضرائب، إذ أصبح المماليك سلالة نصف وراثية غير تركية أشبه بالجارة المحترمة لدى السلطان العثماني (الهلالي، 1959، ص 65). دام حكمه (13) عاماً ولقب بألقاب عديدة منها "أبو ليلة" و"دواس الليل" لتخفيه في الليل وخروجه. ازداد نفوذ المماليك في بغداد، إذ اشترى العديد من الصبيان من أسواق تفليس بأعداد متزايدة وأسس لهم مدارس خاصة لتربيتهم، واعتمد عليهم سليمان باشا في إدارة وظائف الدولة مثل الكتبة والجباه وقواد الحاميات، كما كانوا من كبار حاشيته (الوردي، 1993، ص 153). وتوفي سليمان 1762، فتعرّضت بغداد – كعادتها – لشبح المتنافسين على الحكم من المماليك (الوائلي، 1961، ص 10).

ثانياً – الأوضاع الإدارية

اتبع العثمانيون عادةً عندما يستولون على مدينة من المدن تصبح اقطاعيات، ثم يقسمونها إلى مقاطعات مختلفة ما بين صغيرة وكبيرة، فيمنحون الصغيرة منها إلى الجنود المحاربين، والكبيرة إلى القواد والأمراء، وذلك بعد أن يخصصوا طائفة من المقاطعات الكبيرة إلى السلطان نفسه. غير أن تلك الأراضي الممنوحة لم يكن يعني تمليكها، إنما يعد تفويضاً بحق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها، وكان على صاحب الأرض الممنوحة لقاء ذلك أن يقدم إلى الجيش عدداً من الفرسان المحاربين وأن يجهزهم بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة وخيول في أوقات الحرب (الهلالي، 1959، ص 22).

قسم العراق، بحسب التنظيم العثماني، إلى وحدات إدارية كبيرة يُطلق على كل منها اسم إيالة، والتي غالباً ما تُستبدل بكلمة ولاية، ثم إلى وحدات إدارية أصغر يُطلق على كل منها اسم سنجق، وتعدّ السنجق الوحدة الأساسية في إدارة الإيالة. والواقع أن تقسيم الإيالات إلى سناجق لم يكن هو التقسيم الإداري الوحيد الموجود ضمن نطاق الإيالة؛ لأن السناجق نفسها كانت تُقسَّم إلى وحدات أصغر يُسمّى كل منها قضاءً، يتبعه عادة ما بين خمسة إلى عشرة نواحٍ، والنواحي تُقسَّم إلى قرى صغيرة، وكانت تُدار من قبل "الكخدا" (المختار) وهو مسؤول عن حفظ النظام والأمن (نصار ع.، 2007، ص 49).

حبّذت الدولة العثمانية تقسيم العراق إلى أربع إيالات بدلاً من جعلها إيالة واحدة تُحكم من قبل والٍ واحد تسهيلاً لإدارته وتحسباً من قيام حركة انفصالية قد تؤدي إلى فصل العراق عن الدولة العثمانية، أو إلى فتح جبهة أخرى أمام الدولة العثمانية التي كان لديها ما يكفيها من مشاغل على الجبهة الأوروبية باستمرار. وعلى الرغم من تقسيم العراق إلى أربع إيالات، فقد احتفظت إيالة بغداد بمركز الأولوية، وأخذت شكلها الإداري المنتظم في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، وهي: بغداد، والموصل، والبصرة، وشهرزور (كركوك). تعد بغداد أكبر ولايات العراق لأنها كانت دار الخلافة ومركزاً إدارياً مهماً، قسمت إلى (12) سنجقاً ثم توسعت إلى (18) سنجقاً (مراد، 2018، ص 295). كان العراق (منذ أن فتح السلطان سليمان القانوني بغداد) مستقلاً استقلالاً إدارياً، يقوم بإدارته والٍ مركزه في بغداد، وقد كانت سلطته في معظم الحالات تمتد إلى كافة أنحاء القطر ويغلب عليه لقب الوزير، ولقد كان الوزير مستقلاً بإدارة البلاد والجيش مستنداً في حكمه، وهو الذي يلي الولاية على سائر المدن المربوطة إدارياً ببغداد (الهلالي، 1959، ص 44).

كانت سياسة العثمانيين في اختيار الولاة غيرموفقة، فغالباً ما يتم شراء المناصب من دون الاعتماد على الكفاءة والمقدرة. فكان الوالي مطلق التصرف يشتري إيالته، ولا يراجع الآستانة إلا في الأمور الخطيرة، مما شجع الولاة على جباية الضرائب بشتى الوسائل للإثراء الذاتي ولإرضاء السلاطين، وساعدهم بُعد الولايات عن العاصمة العثمانية. وفضلاً عن هذا فقد كانت شخصية معظم الولاة العثمانيين غير مرنة وغير مدركة لواقع العراقيين، ولم تكن لديهم الحكمة والقدرة السياسية لتسيير أمور البلاد بما يناسب تشكيلاتها المدنية والعشائرية؛ فالعشائر العربية والكردية في جنوب ووسط وشمال العراق ذات الطابع البدوي كانت دائمة الثورة ضد أي احتلال، كما أنه لم تكن للولاة العثمانيين سياسة محددة للقضاء على هذه الثورات سوى القمع العسكري إذا كان الوالي قوياً، أو الخضوع والاتفاق مع رؤسائها إن كان الوالي ضعيفاً (نصار ع.، 2006، ص 70).

ثالثاً – الأوضاع الاجتماعية

كان المجتمع البغدادي متنوعاً في الطوائف والأديان، إذ كان موظفو الحكومة الكبار من مدنيين وعسكريين من الأتراك، أما التجار والباعة فهم من أصل عربي، في حين أن عامة أهل بغداد تتألف من مزيج من عرب وأتراك وفرس وهنود، بكل صفاتهم المتباينة، وهناك بعض اليهود والنصارى الذين يحتفظون بطبقاتهم المميزة لهم. وتختلف ملابس الأتراك في بغداد عن أتراك إسطنبول، فهي في بغداد أقل زركشة وفخامة بينما يلبس التجار اللباس العربي الخالص، ويكثر عامة بغداد من لبس العمائم البيضاء خصوصاً المسلمين منهم تمييزاً لعقيدتهم (الجبوري، 2007، ص 61).

قسم المجتمع البغدادي إلى طبقات اجتماعية متعددة على رأسها المماليك، إذ نجح المماليك في تكوين فئة إدارية وعسكرية مدربة في خدمة الولاة حتى تمكنوا من الاستحواذ على السلطة تماماً، مشكلين طبقة حاكمة حقيقية استطاعت أن تكسب إليها تأييد قطاعات مهمة من طبقات المجتمع الأخرى، وأن يحوزوا على مقاطعات زراعية وعقارية واسعة، وأن يستثمروا أموالهم في مجالات اقتصادية شتى، جعلتهم أغنى طبقات المجتمع وأكثرها ثراءً (العطار، 1976، ص 410).

شكّلت القبائل والعشائر الطبقة الثانية، وهي أحد أهم المكونات البنيوية للمجتمع في بغداد ومحيطها خلال العهد العثماني، ولا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد كان النظام الاجتماعي قائماً بدرجة كبيرة على روابط الدم والقرابة، ولكل قبيلة رئيس مسؤول يسمى الشيخ، يكون مسؤولاً عن رعاية القبيلة والدفاع عنها، والقبيلة مسؤولة أمام الشيخ في دعمه والالتفاف حول رايته وتلبية ندائه إذا ثار على حكومة أو حارب قبيلة أخرى، حيث مثّلت العشيرة إطاراً تنظيمياً يوفر الحماية والهوية والانتماء لأفرادها في ظل ضعف الدولة المركزية وتذبذب قدرتها على فرض النظام خارج المدن الكبرى (الوائلي، 1961، ص 9).

انعكس الحضور العشائري بوضوح على الأوضاع الاجتماعية في بغداد عبر عدة مستويات؛ فمن جهة أسهمت الهجرات العشائرية من الريف إلى أطراف المدينة في تشكيل أحزمة اجتماعية ذات طابع قبلي، وظلّت العشيرة تؤدي وظيفة شبه مؤسسية في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتسوية النزاعات، خاصة في الفترات التي ضعفت فيها سلطة الدولة (الزبيدي، 2018، ص 103-110). كما أثّر التكوين العشائري في بنية السلطة المحلية؛ إذ اعتمد الولاة والمماليك أحياناً على شيوخ العشائر لضبط الأمن وجباية الضرائب، وفي أحيان أخرى دخلوا معهم في صراع مسلح. هذا التذبذب بين التحالف والصدام خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وأدى إلى توتر دائم بين متطلبات الدولة المركزية وبنية المجتمع التقليدية. إذ كان العهد العثماني حافلاً بأخبار المعارك العشائرية التي تحدث تارة بسبب الأرض أو الماء، وتارة أخرى بسبب الضرائب وبدلات الالتزام. لم تكن العشيرة مجرد إطار اجتماعي تقليدي، بل كانت فاعلاً مركزياً في تشكيل ملامح المجتمع البغدادي، إذ أسهمت في حفظ التماسك الاجتماعي من جهة، وفي إدامة التوتر وعدم الاستقرار من جهة أخرى، تبعاً لطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية (الهلالي، 1959، ص 32).

رابعاً – الأوضاع الاقتصادية

شهدت بغداد في العهد العثماني علاقةً متذبذبة بين السلطة المركزية والتكوين العشائري. أمّا الزراعة فقد كانت بدائية، والمناطق الزراعية مناطق عشائرية تسود فيها النظم والتقاليد العشائرية البحتة، والفرد في تلك الأصقاع متمسك بالعشيرة متفانٍ في سبيل الدفاع عنها، ولذلك لم يكن في مقدور الدولة العثمانية فرض سيطرتها التامة على تلك الأصقاع، فاضطرت إلى منح العشائر المقاطعات والأراضي بطريقة الالتزام لقاء مبالغ سنوية يؤدونها إلى الخزينة. إذ سعت الحكومة إلى فرض سيطرتها الإدارية والمالية عبر الضرائب وتنظيم طرق التجارة وجباية الرسوم، في حين تمسّكت العشائر باستقلالها النسبي وبنظامها القائم على الولاء للشيخ والأعراف العشائرية. هذا التباين خلق حالة من الشدّ والجذب انعكست مباشرة على النشاط الاقتصادي في بغداد (الهلالي، 1959، ص 33).

اقتصاد بغداد كان يعتمد على الزراعة، وعلى التجارة النهرية والبرية التي تربطها بالبصرة وبلاد الشام وإيران. عيّن المماليك موظفين مسؤولين عن استحصال الرسوم من تجار بغداد والبصرة عن بضائعهم في مدينة الحلة، والتي كانوا يفضلون إرسالها عن طريق الفرات، فاستوفيت الرسوم على أساس الطن الواحد من البضاعة بنسبة معينة. ويوجد مركزان جمركيان في المدينة؛ الأول جنوب المدينة باتجاه طريق الصحراء، أما الثاني فيقع عند مدخل مدينة الحلة الشمالي باتجاه بغداد. وعندما توترت العلاقة بين الحكومة والعشائر، ولا سيما في مناطق الفرات الأوسط ودجلة، تعرّضت طرق النقل للاضطراب، وازدادت المخاطر على القوافل، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل وتذبذب حركة السلع. كما أن امتناع بعض العشائر عن دفع الضرائب أو تمردها كان يقلل من واردات الدولة، ويضعف قدرتها على تمويل مشاريع الري أو حماية الطرق التجارية (الزبيدي، 2018، ص 85).

نجحت سياسة حسن باشا تحديداً في استمالة شيوخ العشائر أو إدماجهم في الإدارة المحلية، فانتعشت الزراعة وتدفقت الحبوب والمنتجات الحيوانية إلى أسواق بغداد، مما عزز مكانتها كمركز تجاري إقليمي. كانت العلاقة ما بين الحكومة والعشيرة عاملاً حاسماً في ازدهار اقتصاد بغداد أو ركوده، إذ إن الاستقرار السياسي والاجتماعي كان الشرط الأساسي لازدهار النشاط الزراعي والتجاري في المدينة (طه، 1974، ص 5).

أدى النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي في هذه الفترة إلى ازدياد تجمع السكان حول المراكز الإدارية والتجارية في بغداد، فضلاً عن تجمعاتهم حول المراكز القبلية، إذ ساعدت هذه العوامل على ظهور القلاع والسرايات والأسواق والمساجد. فكان انتقال السلطة في المدينة من القلعة العثمانية إلى سراي المماليك يدل على نوع جديد للحكم المستقل عن الدولة العثمانية، إذ يعد إنشاء الأسواق دلالة على تعاظم الحركة التجارية في بغداد، في حين دل تكوين المحلات ذات المسؤوليات الإدارية المستقلة على مدى تأثر الإدارة المدنية بالتنظيم القبلي (العطار، 1976، ص 410).

اقتصادياً، أسهم الطابع العشائري في ترسيخ نمط إنتاج قائم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف المرتبطة ببغداد، مما حدّ من اندماجها المبكر في الاقتصاد النقدي وأثّر في حركة التجارة والاستقرار العمراني. أما ثقافياً، فقد تداخلت القيم العشائرية مع الحياة الحضرية، مما أنتج مجتمعاً يجمع بين تقاليد الريف وأنماط التمدن (الهلالي، 1959، ص 35).

خامساً – الأوضاع الثقافية (التعليم)

إن مستوى التعليم كان تقليدياً ومحدود الانتشار، إذ اعتمد أساساً على الكتاتيب وحلقات التدريس في المساجد، وكان يغلب عليه الطابع الديني القائم على تعليم القرآن ومبادئ القراءة والكتابة وبعض العلوم الشرعية واللغوية. ولم يكن هناك تنظيم تعليمي حديث أو مؤسسات تعليمية مدنية واسعة، كما اقتصر التعليم في الغالب على فئة الذكور وأبناء الأسر الميسورة أو المرتبطة بالمؤسسة الدينية (الزبيدي، 2018، ص 112).

اهتم بعض الولاة في تأسيس المدارس وتخصيص الأوقاف الخيرية لخدمة واعمار تلك المدارس، كما ظهرت المدارس الخاصة التي تعتمد على اوقاف الاهالي بعيداً عن تشجيع الولاة أو مساعدتهم المالية، بل معتمدة في ذلك على الحقوق الشرعية وما يرد لها من أموال التركات والأوقاف والتبرعات والهبات التي كان يقدمها المحسنون (الهلالي، 1959، ص 40).

المبحث الثاني- أوضاع المرأة البغدادية في العهد العثماني

عانى العراق بحكم موقعه الجغرافي المهم استراتيجياً من السيطرة الأجنبية عهوداً طويلة، فحكمته الدولة العثمانية من عام 1534 – 1917م، إذ تركت الدولة العثمانية أثراً على على مدينة بغداد في عدة نواحٍ منها الاقتصادية والسياسية والادارية. إذ عانت المرأة البغدادية كثيراً من الاستغلال والتخلف الذي عانى منه شعبنا في الفترة التي خضع فيها للتسلط العثماني ما بين 1534م إلى 1917م، وعاشت المرأة البغدادية في عزلة تامة عن الرجل حتى في بيتها، إن التقاليد والعادات التي سادت آنذاك جعلت من الرجل حاكماً بأمره على سلطان المرأة، فكان الرجال لا يجالسون النساء ولا يشتركون معهن في الأحاديث، فكانت اجتماعات الرجال تتم فيما يسمى بالديوان أو المضيف، أما النساء فيسكنّ بما يسمى بالحرم. حُرمت النساء أن تتخذن القرار المناسب في مسألتين مهمتين من مسائل حياتهن، ألا وهما الزواج والتعليم، ففي مسألة الزواج حُرمت المرأة حق اختيار زوجها في المدن وفي الأرياف على حدّ سواء، وإنما كان وليها يفرض عليها زوجاً (الدربندي، صفحة 14).

إذ كان المجتمع البغدادي ذكورياً بحتاً، فالمرأة مسؤولة عن شؤون البيت وأعمال الطبخ والتنظيف والخياطة وغسل الملابس، أما نساء العائلات الميسورة فلديهن من العبيد والخدم ما يسد احتياجاتهن ويرفع عن كاهلهن هذه الأعباء. قلة منهن من استطاعت التعلم وإثبات ذاتها، ومنهن من دخلت ميدان العمل وساعدت زوجها في تحمل أعباء الحياة، كما أكد الرحالة الإيطالي "سستيني" على عزلة النساء، إذ إنه لا يُسمح للأوروبيين برؤيتهن، ولا يظهر سوى عدد قليل من النساء أثناء المناسبات (حسين، 2022، صفحة 174).

كتب الرحالة في وصف لنساء بغداد بالمبالغة في الحجاب البغدادي، ويصفها بالشبح، فيرتدين أردية زرقاء ويغطين وجوههن بقطعة قماش أسود شفاف، أما الملابس التي يرتدينها في المنزل وعند الزيارات، فتكون أقل حشمة، من القمصان والصداري والشال والستر والسراويل والعمائم والطرابيش. أما الحلي وأنواعها من قلادات وأقراط وخواتم وأساور، فضلاً عن قضاء معظم أوقاتهن بالتسلية والزيارات، فضلاً عن كثرة الحمير البيض التي يستعملها المثقفون ورجال الدين للركوب داخل المدينة، فضلاً عن سيدات بغداد الميسورات اللواتي يستعملنه للتنقل بين أحياء المدينة، كما عُرف في المجتمع البغدادي الولع بشراء العبيد السود وهم موجودون بكثرة في بغداد (الجبوري، 2007، صفحة 62).

قُسمت النساء إلى طبقات وفق مستواهن الاجتماعي؛ فنساء الطبقات العليا في المدن مثلاً لم يكنّ مطالبات بالقيام بنشاطات اقتصادية، ولهذا انصرفن إلى مزاولة شؤونهن النسوية الخاصة، مثل الإفراط في اقتناء الملابس المختلفة والمجوهرات وتبادل الزيارات وإقامة الحفلات. أما نساء الطبقة الدنيا والوسطى فإنهن يمارسن بعض النشاطات، بخاصة في صناعة الغزل المنزلي، بحيث كان يعتبر أن عدم معرفة المرأة بالغزل عيب لا يغتفر في تربيتها المنزلية. وعلى الرغم من كل التقييدات التي أحاطت بحياة المرأة العراقية، فقد كان لها شأن في الحروب، بخاصة في إثارة حمية المحاربين وحماسهم، فينشدن الأهازيج بحق الرجال الشجعان لتشجيعهم على متابعة الحرب، كما يمددن يد المعونة إلى المصابين والجرحى (خليل، 1985، الصفحات 238-239).

أما من الناحية الثقافية، لم تكن الكتاتيب العراقية في العهد العثماني تقتصر على الاولاد فقط اذ كان البنات نصيب من هذا التعليم حيث شهدت الولايات العراقية (بغداد - البصرة) انتشار الكتاتيب الخاصة بالبنات اضافة الى قيام العديد من المليات بفتح بيوتهن لغرض تعليم البنات القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، فلا تتعدى ثقافة المرأة حفظها لبعض سور القرآن الكريم لتأدية فروض الصلاة، أو تعلم قراءة القرآن الكريم دون التعرف على معانيه، ويتم ذلك إما على يد والدها أو في بعض الكتاتيب النسوية والمختلطة التي كانت تديرها النساء. أما الخرافات فكان لها النصيب الأوفر في عقول معظمهن (الدربندي، صفحة 14). فضلاً عن إسهام بعض الولاة وأبناء الأسر الميسورة في إنشاء المدارس الدينية، إذ كانوا يوقفون لها ما يلزم ويسهلون للناس تلقي العلوم النقلية منها، وجعلوا في كل مدرسة خزانة كتب، كما

كانوا يقدمون التسهيلات للطلاب. ومن أشهر مدارس بغداد في عهد الحكم العثماني: مدرسة الإمام الأعظم، والمدرسة المرادية، ومدرسة جامع الأحمدية، والمدرسة السليمانية، ومدرسة جامع الخاتون (عبد الله، 2014، صفحة 553).
بالرغم من العزلة والجهل السائد آنذاك، فقد مال بعض من النساء الميسورات إلى الزهد والعبادة والصلاح وأعمال الخير، إذ أسهمن في أعمال الخير كبناء العمارات والمدارس ودور الشفاء، وقمن بتعيين المدرسين والأطباء على نفقتهن الخاصة، وخصصن الأوقاف الكثيرة لها، وكانت بيوت بعضهن ملتقى للعلماء والأدباء وأصحاب الحاجة من الفقراء وغيرهم (خليل، 1985، صفحة 231).

المبحث الثالث- عادلة خاتون نشأتها وحياتها

اسمها عادلة بنت أحمد باشا بن حسن باشا المؤسس لسلالة المماليك في بغداد. ولدت عادلة في بدايات القرن الثامن عشر نة ولادة "عادلة خاتون" غير مدونة بدقة في السجلات التاريخية، إلّا أن المؤرخين يرجحون أنها ولدت في مدينة بغداد حوالي عام1717، وتدعى أمها "كلرخ خانم" ومعنى اسمها "حسنة الوجه". ولد لأحمد باشا ابنتان وحيدتان هما: عادلة خاتون وعائشة خاتون، وظروف نشأتهما جمعت بين معاناة الإقامة في مدينة كثيرة المشاكل يهددها حكام إيران المجاورون بالهجوم بين حين وآخر ونزاعات العشائر العربية آنذاك وتشيع فيها الفوضى ويقل الأمن، وبين متعة تأسيس سلالة حاكمة حقيقية في بغداد.
عاشت عادلة خاتون في قصر أبيها القريب من سراي الحكم السنين الأخيرة من حكم جدها القوي حسن باشا، وهي فترة القوة والاستقرار في البلاد، كما عاشت قبل أن تتزوج في عهد أبيها أحمد باشا في المدة التي تميزت بفتوحاته العسكرية في همذان وأعمالها، ونالت تعليماً جيداً في قصر أبيها، وزادها ذلك اعتزازاً بمآثر جدها وأبيها بوصفهما قد أرسيا دعائم النظام القوي في بغداد (رؤوف، 1997، ص 14، 17).
تزوجت عادلة خاتون في عام 1732م من سليمان باشا إثر موقف حدث مع أبيها أحمد باشا الذي عُرف بولعه الشديد بصيد الأسود؛ إذ كان يستمتع بالصيد بمفرده دون الحاجة إلى مساعدة من المرافقين له. وصادف ذات مرة أنه طارد أسداً كبيراً، وفي أثناء ممارسته للصيد لحق أحمد باشا بالأسد وواجهه، ولكن رمحه انكسر ولم يجد أمامه إلا الهرب، حينها أسرع سليمان (وكان مملوكاً لأحمد باشا) لمساعدته فطعن الأسد وقضى عليه، وبذلك أنقذ حياة سيده، فوعده أحمد باشا بتزويجه ابنته لقاء هذا العمل الذي أنقذه من الموت، إذ أصبح سليمان بعد هذه الحادثة حراً وصهراً لأحمد باشا (نيبور، 1965، ص 67). وهناك دافع آخر شجع أحمد باشا على هذا الزواج، إذ لم يكن لأحمد باشا ولد ذكر مؤهل لتولي الولاية من بعده، فاختار أقرب المماليك إليه وأكثرهم إخلاصاً لشغل منصب "الكتخدا" (وهو مساعد الوالي ومعاونه في الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية، وله مقر خاص يعرف بدار الكتخدائية، وسلطات الكتخدا مرتبطة بالوالي)، فضلاً عن كونه المرشح الأول لتولي منصب الوالي بعده، وكان ذلك يستلزم غطاءً شرعياً يقنع سائر المماليك بالولاء لزميلهم الذي سيجري اختياره والياً عليهم (رؤوف، 1997، ص 19).
كان المماليك مقسمين إلى درجات، من العبد قليل الخبرة إلى الحر الذي حاز ثقة سيده ثم أعتقه وسار على نهج أسياده؛ إذ لم يكن من المستبعد عليهم أن يزوجوا بناتهم لعبيدهم الذين كانوا يُعينون أحياناً حكاماً في مختلف الأماكن، وكان منهم سليمان الذي حصل على حريته بخدماته لأسياده وبشجاعته ثم تزوج عادلة خاتون (البنت الكبرى لأحمد). فقد أعجبت عادلة خاتون به وأحبت مهارته التي أخضع بها القبائل، وشخصيته المهابة لسكان بغداد الذين كانوا يرحبون بالاستقرار، ولما مات سيده في 1747م كان قد أمضى كساعده الأيمن مدة (15) عاماً، فأصبح سليمان حاكماً في بغداد وبقي المملوك الحاكم متمسكاً بتقاليد أسياده (لونكريك، 1985، ص 199).
تُعد عادلة خاتون من أبرز سيدات بغداد في العصر العثماني، ومن أكثرهن تأثيراً على مجرى حوادث عصرها، وعندما أصبح سليمان والي بغداد 1750م أصبحت هي الشخصية القوية المتنفذة التي تحكم من وراء ستار قصرها (الراوي، 2013، ص 102). فرضت عادلة خاتون شخصيتها كونها الوريثة لأمجاد جدها الوزير حسن باشا مؤسس نظام المماليك وباذر بذرته الأولى، وأمجاد أبيها الوزير أحمد باشا موطد حكم المماليك في العراق، كما فرض سليمان باشا نفسه كونه المؤسس الأول لنظام المماليك في بغداد بقوته العسكرية ونفوذه السياسي ومحبة عامة أهالي بغداد له. إذ ترى الباحثة أن زواج عادلة خاتون بسليمان باشا أشبه بزواج مخضرم يجمع بين عهدين مختلفين: عهد العثمانيين كون حسن باشا وأحمد باشا مكلفين من السلطان العثماني لحكم بغداد، وعهد المماليك الذي يدل على ضعف سيطرة الدولة العثمانية وقوة نظام المماليك الذي سيطر على بغداد وأنشأ سلالتها.
سعت عادلة خاتون إلى تكوين تكتل شعبي يسند حكم المماليك ويدعمه، فسعت إلى كسب تأييد الضباط والموظفين الكبار وزعماء القبائل العربية الذين أثبتت الحوادث كفاءتهم ومدى إخلاصهم لأبيها أحمد باشا وجدها حسن باشا، إذ كانت تحث زوجها سليمان باشا على تقديم الهدايا من الفراء إلى الضباط والموظفين والعباءات ذوات الأكمام القصيرة إلى شيوخ القبائل، فكانت تهدي هؤلاء أغطية للرأس من الحرير التي تُنسج خصيصاً لهذا الغرض حتى يتميزوا عن غيرهم أثناء الاحتفالات والمهرجانات الرسمية، وكان الحصول على تلك الهدايا يعد تشريفاً لهم ينالون به احترام الناس (رؤوف، 1997، ص 24).
خصصت عادلة خاتون أياماً معينة لاستقبال المراجعين الذين يلتمسونها في تحقيق وإنجاز مطالبهم، وكانوا يجلسون في غرفة خاصة منعزلة عن حريم البلاط، ويتولى مسؤول الحرم استلام العرائض منهم وإرجاع جواب سيدته إليهم، وجعلت لنفسها وساماً خاصاً بها يتكون من شريط حريري يلف حول الرأس (العطار، 1976، ص 32). وكانت عادلة خاتون ذات نفوذ وسلطة في الأمور السياسية والحياة العامة في بغداد؛ إذ اعتقدت أن سبب موت والدها يعود إلى عصيان أحد الباشوات في كردستان واضطراره إلى السير لتأديبه، ولذلك فإنها كانت تحرض زوجها سليمان باشا دائماً على أن يثأر لوالدها بقتل الباشا الذي سبب وفاته، فجهز سليمان باشا مرات عديدة حملات عسكرية يسير بها إلى كردستان للانتقام، ولكن هذا الباشا كان يهرب في كل مرة إلى الجبال ويفلت من الوقوع في قبضته، حتى أرسل التأكيدات الكافية على إخلاصه وصداقته لأحمد باشا، فاقتنعت عادلة خاتون وأرسلت إليه كوفية من الحرير تأكيداً لهذه الصداقة ودليلاً على عفو الباشا عنه والصفح له (نيبور، 1965، ص 61).
جاءت وفاة والي بغداد سليمان باشا في 1762م لتنهي عهداً دام (14) عاماً مارست فيها عادلة خاتون نفوذها المطلق. وكانت وفاة سليمان باشا، الذي لم يعقب أحداً، إيذاناً بنشوب نزاع عنيف للحصول على منصب الولاية، فقد كان هناك عدد من المماليك المرشحين للحكم، تولى كل منهم في وقت ما منصب الكتخدا (نورس، 1975، ص 33). تولى علي باشا 1763م ولاية بغداد، وتعيين (كتخداه) أي مساعده ونائبه عمر باشا والياً مكانه. عُرف عن علي باشا شخصيته الصارمة، واتضحت قسوته في القضاء على زعماء الجيش في بغداد، مما أثار معارضة عدد من المتنفذين في الجيش فأسروا لترتيب مؤامرة للقضاء على حكم علي باشا (رؤوف، 1997، ص 30-31). وكانت عادلة خاتون تعرف علي باشا منذ نعومة أظفاره، فقد كان مسلماً من أبوين فقيرين في بلاد فارس واشتغل في شبابه خادماً في بلاط أحمد باشا، وأن ما وصل إليه من هذه المرتبة العليا إنما هو بفضل والدها، ولذا فقد كانت تنتظر بعد وفاة زوجها أن يشركها معه في حكم البلاد، ولكن خاب ظنها؛ فقد أراد علي باشا أن يحكم البلاد وحده وأن يحكمها حكماً صارماً، أما عادلة خاتون التي أصبحت لا تطيق الجفاء الذي يبديه علي باشا ولا تُستشار في أمر من أمور البلاد، فعزمت على تدبير مؤامرة لخلعه وإقصائه عن الباشوية، خاصة بعد أن سمعت بأن الباشا يريد إبعادها عن بغداد (نيبور، 1965، ص 63، 70).

ولم يكد علي باشا يصل إلى بغداد ويتسلم زمام الحكم حتى بدأت الإشاعات والمؤامرات تُحاك ضده من أجل التخلص منه، وقد اتُخذ من فشله في حملته على عشيرة الخزاعل في ربيع 1763م، وانتصاراته التي حققها في منطقة كردستان، ذريعة لاتهامه بأنه يتساهل مع العشائر الشيعية ويضرب بقسوة الأكراد السنيين. كان أهم مروجي هذه الإشاعات اثنان هما: عادلة خاتون التي فقدت نفوذها بوفاة زوجها، والثاني زوج أختها عمر آغا الذي هو من المرشحين السبعة، وكان لهذه الأقوال مفعولها بين الأهلين فقد أحدثت استياءً ضد علي باشا. ثم اندلعت ثورة محلية كان المحرك لها عمر آغا، ولقد كان من الطبيعي أن يخلفه في الولاية المملوك الغالب وهو عمر باشا قائد الثورة الناجحة، وقد اجتمع علماء بغداد وأعيانها وكتبوا عريضة إلى السلطان متهمين الوالي القتيل بشتى التهم ومرشحين عمر لولاية بغداد، فجاءت موافقة السلطان على إسناد الولاية إليه (نورس، 1975، ص 34-35).

المبحث الرابع - ارث عادلة خاتون في بغداد

برز دور عادلة خاتون ("خاتون" هو الاسم الذي كان يُستخدم للمرأة قديماً، وهو بمعنى السيدة) واضحاً في إنشاء أوقاف عديدة؛ مثل المساجد، والمحكمة، والخانات، والمرافق المدنية المختلفة في بغداد وخارجها. وإذا لم يكن مألوفاً حينها أن تقوم سيدة بكل تلك الأوقاف، فقد كانت شخصية عادلة خاتون تجمع بين الحزم والرحمة، وبين أعمال السياسة وأعمال البر والخير (رؤوف، 1997، ص 51).

يُعد الوقف نوعاً من أنواع صدقات التطوع التي يقوم بها الإنسان بإرادته، فيوجه بذلك جزءاً من أمواله إلى وجوه البر والخير التي تخدم مصالح الجماعة، ويمتاز هذا النوع من الصدقات بصفة الدوام والاستمرار. وقد تنوعت الأوقاف حسب أهدافها، فمنها أوقاف دينية وأوقاف ثقافية وأوقاف صحية وغيرها، أنشأها أصحابها طلباً للثواب وحسن الجزاء في الآخرة (أبو النصر، 2002، ص 10).

وكانت الأوقاف إبّان العهد العثماني تلعب دوراً مهماً في تطور الاعمال العمرانية في مدينة بغداد، ويعتبر الوقف عاملاً مساعداً للدول وللحضارة الإسلامية على تلبية حاجات المجتمع، وتأتينا المعلومات عنها عن طريق عدة مصادر؛ منها المؤسسات الوَقْفِيّة ومصدرها الدولة، والمصدر الثاني هو أوقاف عامة الناس من الخيرين والتجار ورجال الدين والعلماء، وعليه فإنّ هذا النوع من نظام الأوقاف الخيرية الذي أبدى تطوراً مستمراً في العهد العثماني ساهم في نمو المدن العثمانية وازدهارها (قاسم، 2024، ص 657).

إن الجهود التي بذلها الوالي حسن باشا في إخماد الثورات والاضطرابات العشائرية وردع الهجمات الفارسية لم تشغله عن تقديم خدمات جليلة أكسبته شهرة ومحبة الناس، حتى لقب بـ "أبي الخيرات"؛ فقد أمر بترميم جسر بغداد، وإنشاء القناطر في الموصل وكركوك، وأمر بشق جدول لنهر الحسينية المعروف بـ (النهر السليماني). وفي الوقت نفسه شقّ الجداول لتشجيع الفلاحين على الاستيطان، وأسس الجوامع ومنح الأموال والأراضي لأجل ذلك، ولم يقتصر الأمر على الجوامع والأسوار وإنما تعداها إلى إصلاح الخانات في بغداد لخدمة الزوار والمسافرين، وشيد خانات جديدة عند ملتقى طرق القوافل التجارية خارج بغداد لتكون محطات استراحة لها (نصار ع.، 2006، ص 79).

وقام بإعمار جامع السراي في بغداد الذي أصبح يُعرف باسم جامع حسن باشا، كما أمر بتجديد سقف مرقد الإمام الكاظم في بغداد بعد أن أوشك على الانهيار، كما أجرى ترميماً على جسر "ألتون كوبري" وعين للمحافظة عليه حاكماً يسمى "أمير الجسر". وفيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد عمل حسن باشا على إلغاء ضريبة "الباج" (وهي رسم الاحتساب الذي كان يستوفيه الجباة غير الرسميين من المارة كرسوم للمرور، ومن لا يستطع الدفع يُؤخذ منه شيء مما يحمله ولا يُستثنى من ذلك الفقراء)، كما ألغى ضريبة "التمغة" التي كانت تستوفى على القوافل التي ترد حاملة الأخشاب والمحاصيل الزراعية (البزاز، 2000، ص 412).

يمكن إيجاز أعمال البر والتقوى التي قامت بها عادلة خاتون بالآتي:

1- جامع العادلية الصغير:

تم إنشاؤه عام 1747م في بغداد قرب سوق الصفارين تخليداً لذكرى والدتها "كلرخ خانم"، وهو مسجد صغير حسن الموضع تقام فيه الجمع والأعياد (عاشور، 2020). يكون الحرم مستطيل الشكل يبلغ عرضه (11) متراً وطوله (18) متراً، تحيط به الشبابيك من جهاته الأربعة، وفي وسط الحرم أربعة أعمدة من الكونكريت تقوم فوقها قبة حرم الجامع، وهي ليست بالكبيرة لكنها غلفت بالكاشاني البديع، وتقوم بجوارها منارة جميلة يبلغ ارتفاعها نحو (20) متراً. أما محراب الحرم فهو مبني من الطابوق الأصفر والكاشي الكربلائي الأزرق، كُتب في أعلاه الآية الكريمة: {قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا}، وهي بخط الخطاط هاشم محمد البغدادي، وله منبر من خشب الساج ومفروش بالسجاد العراقي الممتاز. توجد في الجامع ثلاث غرف ومكان للوضوء ودورة مياه، وبالقرب منها حديقة، ويدار الجامع من قبل الأوقاف (السامرائي، 1977، ص 103).

2- جامع العادلية الكبير:

تم إنشاؤه عام 1755- بعد سنوات قلائل من إنشاء جامعها الصغير، ولقد نال الجامع عناية فائقة، ويقع على شارع النهر تجاه دار المحكمة الشرعية. وهو جامع مشتمل على مُصلّى واقع على يمين الداخل إليه، ومنارة عالية واقعة على الركن الغربي للمُصلّى، وعلى يمين باب المصلى رواق صغير لصلاة من فاتته صلاة الجماعة فيُصلِّي هناك منفرداً، وعلى يسار الداخل إلى الجامع درج يُصعد بها إلى المدرسة المُطلَّة على الشارع، وتوجد بعض الحُجر في الجهة الشمالية الشرقية للجامع مُعدَّة لسكنى الفقراء (الراوي، 2013، ص 102). ولقد أعاد متولي الوقف بناء الجامع كلياً عام 1937م، وما زال الجامع عامراً بالمصلين إلى يومنا هذا.

3- مدرسة جامع العادلية الكبير:

شيدت فيه مدرسة لتدريس العلوم في المعقول والمنقول، واشترطت تعيين مدرس وخطيب ومؤذن وخادم، وخصصت لكل طالب مخصصات يومية، وجعلت في صدر كل طالب إشارة يعلقها مكتوب عليها (طلبة مدرسة العادلية بغداد)، وقد وقفت على هذه المدرسة أوقافاً خاصة بها. وقد تصدر للتدريس فيها أعلام العلماء، منهم العلامة السيد محمود الآلوسي مفتي بغداد، والعلامة صبغة الله الحيدري وغيرهما (الهلالي، 1959، ص 75). وجاء في العصر العثماني نوعان من المدارس؛ الأولى: مدارس مستقلة بمنشآتها، والثانية: مدارس ملحقة بالجوامع والمساجد، وقد كثر النوع الثاني في العصر العثماني، ورافق هذا التأسيس تخصيص أوقاف وأملاك وعقارات عليها مثل الدور والدكاكين والأسواق والأراضي الزراعية والبساتين، ومن غلة هذه الأملاك وإيراداتها يتم الإنفاق على هذه المدارس في تعميرها وإدامتها وصرف مخصصات لأساتذتها وطلبتها، ورصدت لهذه المدارس مكتبات وكتب ومخطوطات قيمة. ويُقدر عدد مدارس بغداد في العصر العثماني بأكثر من (59 مدرسة) متخصصة بالعلوم العقلية والنقلية الإسلامية المستقلة (الكيلاني، 2015، ص 13).

4- المحكمة الشرعية في بغداد:

من أهم الأوقاف التي قامت عادلة خاتون بتشييدها مقابل جامعها المعروف بالعادلية الكبير، من الجهة الأخرى لشارع النهر (المستنصرية)، وشرطت أن تكون محلاً للقضاء ولسكن القضاة، وقد عُرف بـ "بيت القاضي". وفي عام 1934م شيدت وزارة العدلية بناءً جديداً للمحكمة في موقع المبنى القديم، وتم تخصيص إحدى حجرات المبنى الجديد لنقل رفات عادلة خاتون إليها، وهي الحجرة المجاورة للحجرة المستخدمة حالياً مخزناً للسجلات. ولقد ظلت هذه المؤسسة النافعة تقوم بمهامها الاجتماعية لأهل بغداد منذ عهد المماليك، وهي اليوم "محكمة الأحوال الشخصية في الرصافة" (رؤوف، 1997، ص 48).

5- سقاية عادلة خاتون:

أنشأت سقاية كبيرة لتزويد جامع العادلية الكبير والمنطقة المجاورة، فضلاً عن سائر الناس بمياه الشرب. وكانت تلك السقاية تتألف من بئر عميقة تقع عند شاطئ النهر، وقد ثبت فيها دولاب (كرد) تحركه الدواب، فيرفع الماء من البئر إلى قناة عالية مبنية على عقود، فيجري الماء فيها حتى يصل إلى حوض خاص في الجامع يسقى منه الناس دون أن تمسه يد سقاء قط. وقد أوقف العمل بـ "الكرد" بعد تزويد الجامع بالماء الصافي بواسطة الأنابيب (عاشور، 2020).

6- خانات تجارية في بغداد (خان العادلية):

يقابل المحكمة الشرعية ويجانب جامع العادلية الكبير. والمقصود بالخان هو الحانوت، كما يدل على المتجر والمكان الخاص بالتجار والمسافرين، أي محل إقامتهم حيث يتوفر ما يحتاجون إليه من مأكل وملبس ومأوى، فضلاً عن خانات أخرى في محلة الصفافير (المياح، 1979، ص 29).

7- خان عادلة خاتون في قوش تبه قرية "قوش تبه" تسمى (خان عادلة) أيضاً، ومع أن جميع أراضي هذه المنطقة كثيرة الخصوبة إلا أنها كانت صحراء قاحلة خالية من السكان، ما عدا بعض الأكراد الذين يتجولون فيها في أوقات معلومة من السنة. وقد أمر أحمد باشا والي بغداد بحفر بئر وإقامة دار للراحة في هذا المكان لتسهيل الطريق على السعاة وموظفي البريد، كما أمرت ابنته عادلة خاتون بتشييد خان لتأمين راحة المسافرين والمستطرقين. وأصدر الباشا فرماناً يقضي بمنح الحرية وحق زرع الأراضي المحيطة بهذا المكان لكل من يرغب السكنى فيها من الفلاحين، وبهذه الطريقة تكونت قرية كبيرة في مدة وجيزة من الزمن (نيبور، 1965، ص 88).

الخاتمة

1. شهد تاريخ بغداد خلال حكم الدولة العثمانية الكثير من الفوضى والصراعات وغياب الأمن والاستقرار، ومن أسباب تلك الفوضى طرفان: العشائر الثائرة بسبب سوء الإدارة والخدمات، والطرف الثاني الأطماع الفارسية للسيطرة على العراق.
2. إن تدهور الأوضاع الداخلية بسبب ضعف الولاة في بغداد، والأطماع الخارجية المتمثلة في الحملات الفارسية لاحتلال العراق، خلقتا ظروف المناسبة لظهور طبقة المماليك.
3. يتكون نظام المماليك من الأرقاء الذين تم شراؤهم وتدريبهم للقيام بوظائف عسكرية وإدارية، ويمثل هذا النظام إحدى صور ضعف الدولة العثمانية، إذ أصبح المماليك القوة الأساسية لحكم ولاية بغداد مع وجود تبعية شكلية للسلطان العثماني.
4. أثبت حسن باشا وابنه أحمد باشا كفاءتهما في فرض الأمن والاستقرار وكسب العشائر الثائرة إلى جانبهما؛ إذ أصبح بعض الولاة مدعومين من العشائر وتربطهم علاقات صداقة، مثل موقف العشائر من سليمان باشا الذي حاولت الدولة العثمانية إبعاده عن بغداد، ولكن بسبب رغبة أهالي بغداد والعشائر الصديقة تم تكليفه بولاية بغداد والبصرة فضلا عن فشل الولاة الأتراك في توفير الامن والاستقلال في ولاية بغداد.
5. كانت الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مرتبطة بأوضاع البلاد السياسية؛ فمتى ما توفر الأمن تحسنت الأحوال المعيشية وازدهرت الطرق التجارية. وبعد استقرار الأمن في بغداد خلال بداية حكم المماليك، شهدت المدينة تطوراً نسبياً على الصعيد الاقتصادي بتوطين العشائر واتجاههم للزراعة وتأمين الطرق التجارية، فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية التي نلاحظ فيها تمايزاً في الطبقات، وخاصة المرأة؛ إذ كانت الطبقات الفقيرة تكافح فيها المرأة إلى جانب الرجل، أما الطبقات الميسورة فكانت تمتلك العبيد لخدمتها. وفي الجانب الثقافي كان التعليم بسيطاً يقوم على الأوقاف.
6. تُعد عادلة خاتون من الشخصيات المهمة في المجتمع البغدادي لنفوذها القوي في فترة حكم زوجها سليمان باشا؛ فقد أثبتت أنها وريثة حسن باشا وأحمد باشا بأفكارها السياسية والعسكرية، فضلاً عن أوقافها الاجتماعية والثقافية الكثيرة التي قدمت خدمة عظيمة لأبناء بغداد وما تزال قائمة لحد اليوم.

المراجع

ابراهيم الوائلي. *الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر*. بغداد: مطبعة العاني، 1961.

احمد حسين عبد الجبوري. "الاوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال كتابات الرحالة الاجانب في العهد العثماني." *سر من رائ* اذار، 2007.

ايناس سعدي عبد الله. *تاريخ العراق الحديث 1258-1918*. بغداد: دار عدنان، 2014.

برهان نزر محمد المياج. "خانات بغداد من القرن التاسع عشر وحتى مطلع قرن العشرين." *المورد* 1979، الإصدار 4: 27-37.

خليل علي مراد. *العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الادارة العثمانية و الحياة الاقتصادية 1638-1750*. لبنان: مطبعة الرافدين، 2018.

ستيفن همسلي لونكريك. *اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث*. المحرر جعفر الخياط. المجلد السادسة. بغداد، 1985.

عباس العزاوي. *موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين حكومة المماليك ج6*. الدار العربية للموسوعات، بلا تاريخ.

عبد الرحمن سليمان الدربندي. *المراءة العراقية المعاصره*. وزارة التربية، بلا تاريخ.

عبد الرزاق الهلالي. *تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1917*. بغداد: وزارة المعارف، 1959.

عبد العظيم عباس نصار. *بلديات العراق خلال العهد العثماني 1534-1918 دراسة تاريخية*. ايران: شريعت، 2006.

—. *بلديات العراق في العهد العثماني*. ايران: شريعت، 2007.

عبد الواحد ذنون طه. *حسن باشا مؤسس نظام المماليك في العراق*. وزارة الثقافة والاعلام، 1974.

عبير عهد قاسم. "دور الاوقاف الاسلامية في اقتصاد الدولة العثمانية." *العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية* اب، 2024.

علاء موسى كاظم نورس. *حكم المماليك في العراق 1750-1831*. بغداد: وزارة الاعلام العراقية، 1975.

علي الوردي. *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1*. ايران: امير-قم، 1993.

علي جواد كاظم المالكي. "الاوضاع السياسية في العراق قبيل قيام حكم المماليك(1747-1749)." *اداب ذي قار* كانون الثاني، 2021، الإصدار 1 مجلد 34.

عماد عبد السلام رؤوف العطار. "الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك 1749- 1831." *اطروحة دكتوراه، غير منشورة*. مصر: كلية الاداب، جامعة القاهرة، 1976.

عماد عبد السلام رؤوف. *عادلة خاتون صفحة من تاريخ العراق*. بغداد: مكتب الجواد، 1997.

عمار محمد البزاز. "العراق في عهدي حسن باشا واحمد باشا 1704-1747 دراسة تاريخية." *رسالة ماجستير، غير منشورة*. العراق: جامعة البصرة، 2000.
كارستن نيبور. *رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر*. المحرر محمود حسين الامين. وزارة الثقافة والارشاد، 1965.
كريم مطر حمزة الزبيدي. *الحلة في عصر المماليك 1749-1831*. بغداد: مؤسسة ثائر العصامي، 2018.
لقاء عامر عاشور. *عادلة خاتون سيدة سرايا بغداد في عهد المماليك (1749-1831)*. 2020. <https://rashc.uobaghdad.edu.iq/?p=19511>.
محمد سهيل طقوس. *تاريخ العراق الحديث والمعاصر*. بيروت: دار النفائس، 2015.
محمد عبد العظيم ابو النصر. *الاوقاف في بغداد العصر العباسي الثاني*. مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2002.
محمد سعيد الراوي. *خير الزاد في تاريخ مساجد وجوامع بغداد*. بغداد: دار الكتب، 2013.
ميسون عباس حسين. "المراءة العراقية (المسلمة) في بغداد والموصل خلال العهد العثماني 1534-1914 دراسة تاريخية." *وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي الثاني للعلوم الاجتماعية التاريخ والجغرافية*. مصر: مجلة كلية التربية الاساسية، 2022.
ميعاد شرف الدين الكيلاني. *مدارس بغداد القديمة*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2015.
نخبة الباحثين العراقيين. *حضارة العراق، ج10*. بغداد، 1985.
نوري عبد الحميد خليل. "المراءة واثرها في المجتمع." نخبة من المؤلفين العراقيين. *حضارة العراق ، جزء 10*. بغداد، 1985.
يونس الشيخ ابراهيم السامرائي. *تاريخ مساجد بغداد الحديثة*. بغداد: وزارة الاوقاف العراقية، 1977.

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract

This research focuses on the general conditions of Baghdad during the Mamluk era (1704–1762), as well as the role of elite women in society at that time. This period witnessed the weakening and decline of the centralized Ottoman Empire and the emergence of the "Mamluk Era" in Iraq at the hands of Hasan Pasha and his son Ahmed Pasha. It highlights Baghdad's transformation from a province administratively dependent on the Ottoman State into an entity enjoying semi-autonomy from the Ottoman authority, relying on a Mamluk military and administrative force that reshaped the city's political and social landscape.Events in this period were not limited to political conflicts; the role of elite women emerged prominently. The women of Baghdad's governors played vital roles in strengthening political ties through marriages, managing endowments, and influencing sovereign decisions, granting them influence that transcended the traditional boundaries of the harem in the Ottoman palace.Adila Khatun, daughter of Ahmed Pasha and wife of Sulayman Pasha "Abu Layla," is the most prominent model of this role, as she left a lasting architectural and humanitarian legacy. Her legacy was represented in: Religious and service architecture: founding major mosques (Adila Khatun Mosque); Charitable endowments: allocating vast endowments to support the poor and students of knowledge; Political symbolism: Khatun embodied the link and political legitimacy between the reigns of her father and her husband, making her an icon of female prestige that contributed to shaping Baghdad's cultural and religious identity during the eighteenth century.The research is divided into an introduction, a conclusion, and four chapters: the first chapter dealt with the general conditions in Mamluk Baghdad, while the second chapter touches upon the status of Baghdadi women in the Ottoman era, the third chapter introduces Adila Khatun, her upbringing and her life, and finally, the fourth chapter shows the legacy of Adila Khatun in Baghdad.